AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 251115 517700
Website: www.africa-union.org

مؤتمر الاتحاد

الدورة العادية الحادية والعشرون

أديس أبابا، إثيوبيا، 26-27 مايو 2013

ASSEMBLY/AU/13 (XXI)

التقرير عن الولاية القضائية العالمية والمحكمة الجنائية الدولية

مذكرة

كينيا والمحكمة الجنائية الدولية

الموجز التنفيذي

ما انفكت أفريقيا تخطو خطوات في ترسيخ تطلعاتها الديمقراطية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، أبدت تجربة كينيا نجاحا ملحوظا في إجراء إصلاحات ديمقراطية على أساس دستوري لإرساء أسس السلم والمصالحة على نحو مستدام بعد النزاع الذي اعقب انتخابات 2008؛

ظلت كينيا ملتزمة بتعزيز محكمة جنائية دولية فعالة وغير منحازة، تؤدي مهمتها وفقاً للتطلعات المكرسة في نظام روما الأساسي. غير أن مكاسب البلد في مجالي الديمقراطية والمصالحة التي تحققت خلال السنوات القليلة الماضية قد تحيد عن مسارها بفعل مدع عام للمحكمة الجنائية الدولية يسعى إلى تحقيق أجندة سياسية تتنافى مع الإرادة السيادية للشعب كما تم التعبير عنها بحرية وديمقراطية خلال الانتخابات التاريخية الأخيرة.

إن الرغبة في الإبقاء على القضية من خلال أدلة واهية – بل وزائفة – تجلت في تصرف المدعين العامين إلى درجة أن قضاة المحكمة الجنائية الدولية، من جملة فاعلين آخرين من ذوي المصداقية، أعربوا عن انتقادات متكررة. أثبتت قضية كينيا وجود مكتب مدع عام يواصل النظر في قضية ضعيفة وواهية تسير في الاتجاه المعاكس لمسار السلم والأمن، وليس كل ذلك إلا "لجعل كينيا عبرة للعالم أجمع" حسب البيانات العلنية المتكررة الصادرة عن المدعي العام – وذلك حتى قبل بداية القضية.

ينبغي أن يثير هذا النوع من التصرف قلقا بالغا لدى جميع البلدان الأفريقية، وبقية العالم. بالتأكيد، ثبت الآن، لسوء الحظ، أن الانشغالات الجادة من وجود سيناريو يتمثل في مدع عام للمحكمة الجنائية الدولية غير خاضع للمساءلة – يصفي حسابات سياسية– كما

عبرت عن ذلك بعض البلدان كأساس لرفضها للمحكمة قبيل اعتماد نظام روما الأساسي، كانت تنبؤاً قد تحقق.

تنطوي قضايا كينيا التي تنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية على تداعيات على أفريقيا. إن تقديم رئيس دولة في السلطة للمحاكمة ليس مسألة هينة. فإمكانية حدوث تغير أساسي في العلاقات الدولية من هذا القبيل بفعل ادعاء تم تسييسه يوحي بأن من شأن مدع لا تخضع صلاحياته للرقابة أن يصبح عاملا كبيراً لزعزعة الاستقرار ومنطويا على خطر محتمل بالنسبة لمسائل السلم والأمن. من جهة أخرى، أعرب الاتحاد الأفريقي عن موقفه بالإجماع من قضية كينيا وغيرها من القضايا المعروضة على المحكمة الجنائية الدولية. وينبغي أن يضمن رؤساء الاتحاد الأفريقي تأثير إرادة مؤتمرهم على قيادة الحكم والعدالة الدوليين كما تعكس ذلك قضايا كينيا لدى المحكمة الجنائية.

إن تغير النهج التقليدي لسيادة الدول بناء على الحق في الحماية وغيره من الإجراءات ذات الصلة بحفظ السلم والأمن وهو ما تدعمه أفريقيا والاتحاد الأفريقي، يجب ألاّ يؤخذ ذريعة لتجريد مفهوم السيادة والمساواة بين الأمم كليا من مضمونهما.

على ضوء ما سبق، نطلب من الاتحاد الأفريقي وجميع الأمم الصديقة أن تذكّر فرادي وجماعات بموقف الاتحاد الأفريقي الموحد من المحكمة الجنائية الدولية، وتقر بالظروف المتغيرة في كينيا، وعلى وجه الخصوص، النتائج الديمقراطية لانتخابات 2013. ينبغي أن ينظر الاتحاد الأفريقي في إمكانية تشجيع المحكمة الجنائية الدولية على إنهاء هذه القضية أو تأجيلها على ضوء التغيرات التي طرأت في الجهاز القضائي الكيني الذي تم إصلاحه والبنود الدستورية الجديدة. وأخيرا، ينبغي أن تتخذ الدول الأطراف إجراءات لإصلاح المحكمة الجنائية الدولية لتمكينها من الاضطلاع أكثر من ذي قبل بالمسؤوليات الخطيرة التي كان يصبو إلى أدائها جميع موقعي نظام روما الأساسي من ذوي النوايا الحسنة.

أولا – الديباجة

1–في معرض خطابه أمام مؤتمر الاتحاد الأفريقي في 1 فبراير 2008، دعا رئيس كينيا السابق، فخامة موايي كيباكي، مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى دعم الجهود التي تبذلها حكومة وشعب كينيا والالتزامات التي أعلناها للتوصل إلى تسوية دائمة للأزمة السياسية التي أعقبت الانتخابات. على وجه الخصوص، **أشار** الرئيس **إلى جهود** البلد للحوار والمصالحة، داعيا الاتحاد الأفريقي إلى مساعدة البلد على معالجة المشاكل العميقة التي سببت في اندلاع العنف في بعض أنحاء كينيا. بالتأكيد، لم يتضامن الاتحاد الأفريقي مع كينيا خلال الفترات الصعبة التي أعقبت الانتخابات فحسب وإنما أصدر مقررا – **ASSEMBLY/AU/DEC.187 (X)**– في **1 فبراير 2008** دعا كينيا ، من جملة أمور أخرى، إلى:

- الالتزام بحل سلمي للأزمة من خلال الحوار ووفقا للقانون؛
- التعاون الكامل مع جهود الوساطة التي تبذلها مجموعة الشخصيات الأفريقية البارزة من المسنين ؛ ورحب بإنهاء العنف ومواصلة الحوار؛

ثانيا – الظروف التي أدت إلى الإجراءات القضائية

2–تذكرون الحوادث المؤسفة التي وقعت عقب انتخابات 2007 في كينيا. وعقب فترة ساد فيها العنف بعد الانتخابات، تم إرساء أسس المصالحة من خلال تشكيل حكومة ائتلاف كبير في أبريل 2008 واعتماد أجندة إصلاح شاملة.

3–في 31 مارس 2010، بدأ المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية التحقيقات بمحض بمبادرة منه في جرائم ضد الإنسانية أُرتكبت في جمهورية كينيا في الفترة من 1 يونيو 2005 إلى 26 نوفمبر 2009. من المهم جدا أن نلاحظ أن عنف

ما بعد الانتخابات وقع في غضون فترة امتدت إلى أقل من شهر، أي بين 31 ديسمبر 2007 ويناير 2008.

4-في الوقت الذي رفع فيه المدعي العام القضية، كانت كينيا تخوض عملية وطنية حساسة لإستصدار دستور جديد وتغيير هيكل حكمها، من جملة أمور أخرى، ليصبح قادرا على بناء نظام قضائي فعال وذي مصداقية، يكون بوسعه التعاطي مع الإفلات من العقاب والجرائم الخطيرة.

ثالثا- **سجل كينيا في التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية**

5-أعربت حكومة كينيا باستمرار عن انشغالها إزاء الطريقة التي تتعاطى بها المحكمة الجنائية الدولية مع الوضع في كينيا. ومع ذلك، وإيمانا منها بجدوى ولاية قضائية عالمية تعامل الجميع على قدم المساواة، ظلت كينيا تتعاون تعاونا كاملا مع المحكمة الجنائية الدولية. إن سجل كينيا كدولة طرف في نظام روما الأساسي ناصع البياض لا تشوبه شائبة. فقد دعم البلد تنفيذ نظام روما الأساسي من خلال العمل بالخطوات الأساسية التي تساند عمله. وتشمل هذه الخطوات:

- إدماج نظام روما الأساسي إدماجا كاملا في التشريعات الوطنية من خلال قانون الجرائم الدولية الصادر في 2008؛
- الإقرار بالإجراءات المتعلقة بالجرائم الدولية للحصول على قواعد الأدلة، 2010 ؛
- قانون حماية الشهود (تعديل، 2010)؛
- تعيين قاض من المحكمة العليا للإشراف على أخذ الإفادات من المسؤولين الحكوميين؛
- إبرام اتفاقية تمنح مسؤولي المحكمة الجنائية الدولية تغطية دبلوماسية إضافية خلال تواجدهم في كينيا؛

رابعا – إجراءات وقيادة المقاضاة

6-أبدى المدعي العام السابق للمحكمة الجنائية الدولية لا مبالاة سافرة بالواقع السياسي والتشريعي الذي يواجه كينيا وبدى أنه كان يسعى لتحقيق أجندة سياسية.

- **عدم مراعاة الوقائع في كينيا:**

أ) قدم المدعي العام طلبه لإجراء التحقيقات من تلقاء نفسه (فتح تحقيقات بمحض إرادته) على الرغم من أن كينيا كانت تجري تدريجيا إصلاحات حاسمة وتاريخية من شأنها أن تضمن إجراءات قضائية محلية ذات مصداقية.

ب)تجاهلت تصرفاته التحدي الطبيعي المتعلق بوضع التشريعات والمؤسسات الجديدة.

ج) لم يضع في الاعتبار كون الإصلاحات كانت تُتخذ في سياق مرحلة انتقالية حساسة من الناحية السياسية، مما أثار بكل وضوح صعوبات في عملية الإصلاح.

د) لم يبال حقوق ما يسمى "أوكامبو ستة". وتجدر الإشارة إلى أنه تم اختيار هؤلاء الستة من مجموعة 20 بشكل تعسفي إلى حد ما. في الواقع، أعرب قضاة التحقيق عن الانشغال من التسمية العامة الضارة والسابقة لأوانها لمجموعة الستة وتفاعلها مع وسائل الإعلام الكفيل بالتأثير على إقامة العدل وسلامة الإجراءات القانونية أمام الدائرة. واصلت المدعية العامة الحالية الإدلاء بتصريحات علنية قد تكون ضارة للأشخاص الذين يمثلون أمام المحكمة.

هـ) تجاهل المدعي العام السابق تماما آثار أساليب عمله الضارة باستقرار كينيا ومنطقة شرق أفريقيا الفرعية.

- **أدلة لا يمكن الاعتماد عليها وتحقيق ضعيف يسعى لتحقيق أجندة سياسية**

أ) من الواضح أن المدعي العام قام بقدر ضئيل من التحقيق أو لم يقم به ولكنه كان يعتمد إلى حد كبير على تقارير المنظمات غير الحكومية واستنتاجات لجنة التحقيق الداخلية المعروفة باسم لجنة "واكي" للتحقيق التي التي كانت نتائجها، وفقا لتقريرها الخاصة، غير حاسمة وتحتاج إلى مزيد من التحقيق.

ب)في الحقيقة، قد لا تكون القضايا تابعة أبداً للمحكمة الجنائية الدولية في المقام الأول. وفي رأي القاضي هانس–بيتر كول المخالف لقرار تأكيد الاتهامات، على الرغم من ارتكاب جرائم خطيرة في كينيا خلال العنف الذي اعقبت الانتخابات، فإنها لا تبلغ حد جرائم ضد الإنسانية بحيث تجيز الاستدلال بالولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية.

ج) إلى حد كبير، طعن قضاة المحكمة الجنائية الدولية في عجز الادعاء عن إجراء تحقيقات كافية، وفي بعض الأحيان اتهموا الإدعاء بانتهاك الواجبات النظامية للاحترام الكامل لحقوق الأشخاص الناشئة بموجب النظام الأساسي. وفي قرار أصدرته المحكمة بشأن طلب قدمه الدفاع، ذكرت القاضية كريستين فان دين وينجيرت، في حكمها أنه "لا يمكن أن يكون هناك عذر لعجز الادعاء عن إثبات موثوقية دليله" وأن "ثمة إهمالا خطيراً لإثبات موثوقة الدليل المحوري في حالة الادعاء".

د) قد تبين أنه بسبب العجز في إجراء تحقيقات عميقة، اعتمد الادعاء على الإشاعات والتقديرات والاصطياد العشوائي السياسي. وترددت أسماء الجناة المزعومين دون أدنى اعتبار للتحقيق في الادعاءات الخطيرة. ولسوء الحظ ، فإن هذه التقارير هي التي اعتبرها المدعي أدلة دون اللجوء إلى تحقيقات مستقلة.

هـ) والقوة الدافعة له هي "جعل كينيا مثالاً للعالم"، كنية صّرح عنها جهراً في عدة مناسبات.

و) تابع بسرعة العملية دون مشاورات صادقة مع الحكومة الكينية، والتي يشهد سجلها على أنها من أصدقاء المحكمة في المداولات.

ز) ضرب عرض الحائط الدور الحاسم الذي ينبغي أن يلعبه بلده لدعم كينيا في ممارسة مسؤوليتها الأولية للتحقيق في متهمي العنف الذي اعقب الانتخابات ومحاكمتهم وفقاً لمبدأ التكامل.

ح) كنتيجة لسلوك المدعي، أصدر البرلمان اقتراحاً بانسحاب كينيا كدولة طرف في المحكمة الجنائية الدولية. ولم يُصغ الرئيس آنذاك إلى هذا النداء لأن كينيا ظلت، طوال تاريخ استقلالها، مؤيداً قوياً لنظام دولي قائم على القانون.

ط) تُرك للرئيس آنذاك مهمة لا يحسد عليها من معالجة عواقب أساليب عمل المدعي، وتوقيته وخياراته. ودفعت هذه الإجراءات الحكومة إلى أن تطلب من مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين الدعوة إلى إرجاء القضايا. وقد حظي ذلك بتأييد إجماعي. غير أن مجلس الأمن للأمم المتحدة قام بعكسه.

ي) وفي كل مفترق طرق، أعرب قضاة المحكمة الجنائية الدولية المعنيون بشأن القضايا الكينية وانتقدوا، وأحياناً شجبوا، الطريقة والأنشطة الادعائية. وظلوا منتقدين لأساليب وتكتيات المدعي، ورأوها قاصرة، ومنتهكة لحقوق المتهمين.

ك) واصل المدعي التصريح ببيانات غير صائبة ومضللة خارج نطاق القانون لدى وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية، في تجاهل صارخ بأحكام النظام الأساسي. ويبدو أن بيانات مكتب المدعي والتي تم تقديمها عبر وسائط الإعلام على نطاق واسع، تهدف إلى التماس التعاطف والفوز به من المناطق المعروفة وغير المعروفة على حساب الإجراءات اللازمة. نحن نعي الضغط الشديد على مكتب

المدعي العام للمضي قدماً في هذه المحاكمات وفقاً للتهديدات المستورة والمكشوفة للشعب الكيني والقيادة الكينية قبل الانتخابات وخلالها وبعدها، والتحذير من العواقب في حال انتخاب الرئيس ومنافسه. إن استمرار تفاعلات المدعي مع وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية انحراف سافر عن المسؤوليات الملقاة على عاتق مكتب المدعي العام بموجب المادة 42 من نظام روما الأساسي.

ل) قد كشف المدعي العام لكينيا عدة مناسبات عن أن استمرار سوء تصرف مكتب المدعي غير منسجم مع المبادئ القديمة والمعمول بها للمبدأ والممارسة والاستعمال والأعراف والسلوكيات والمجاملة والأدب القانوني.

م) دعا المدعي العام لكينيا المدعي مراراً لرفع انشغالاتهم المتصلة بتنصل حكومة جمهورية كينيا من واجباتها للتعاون مع المحكمة على النحو المنصوص عليه في المادة 87 ولاسيما المادة 87(7) لنظام روما الأساسي.

خامساً: **<u>سجل تعاون كينيا مع المحكمة الجنائية الدولية</u>**

7- ظلت حكومة كينيا دوماً تنتهز كل فرصة سانحة للتعاون مع المحكمة واحترام واجباتها المذكورة في نظام روما الأساسي. هذا هو الحال حتى في أوقات غير مواتية سياسياً أو غير سياسي بالنسبة للحكومة.

- الوصول إلى كينيا وداخل كينيا بلا عائق. أقر رئيس جمعية الدول الأطراف آنذاك، في يناير 2011، هذا التعاون.
- إبرام اتفاقية المقر مع المحكمة: أبرمت الحكومة، في 3 سبتمبر 2010، اتفاقية مع المحكمة الجنائية الدولية لتقديم تلك المزايا والحصانات حسب الاقتضاء لاستقلالية وفعالية عمل المحكمة، في الأراضي الكينية.
- تشكيل فريق عمل متعدد الوكالات حول العنف الذي اعقب الانتخابات: شكلت الحكومة، في يناير 2012، فريق العمل المذكور أعلاه والذي تشمل

صلاحيته، من بين جملة أمور أخرى؛ استعراض جميع التحقيقات العالقة، والمحاكمة العالقة والقضايا المختتمة للعنف الذي اعقب الانتخابات وإعادة تقييمها وإعادة فحصها. تم تقييم جميع ملفات الشرطة التي تم تقديمها إلى فريق العمل المعني بالعنف الذي اعقب الانتخابات من قبل الفريق، وأتاحت الحكومة، في أكتوبر 2012، لمكتب المدعي فرصة الوصول إلى هذه الملفات.

- إنشاء وكالة حماية الشهود: أنشأت الحكومة، في عام 2011، وكالة مستقلة لحماية الشهود، ويجدر بالملاحظة أنها بُنيت بمساعدة ومشورة واسعتين من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتوفير برنامج فعال وقوي لحماية الشهود. وجميع الأطراف حرة لإحالة شهودها إلى هذه الوكالة للنظر فيها لإدراجهما في المخطط الكيني لحماية الشهود.
- الوصول إلى الوثائق الحساسة بدرجة كبيرة: أذنت الحكومة بالوصول إلى مواد الأمن الوطني السرية إلى المحكمة، بما في ذلك محاضر اجتماعات اللجنة الاستشارية للأمن الوطني، مما يشكل نوعا غير مسبوق من التعاون مع المحكمة.

سادساً: إصلاحات كينيا للسلام والديمقراطية

8- منذ وقوع أحداث 2008 المؤسفة، قطعت كينيا خطوات تاريخية لوضع نفسها على مسار يمنع تكرار مثل تلك الظروف. ففي منظومة حكمها

- تعهدت كينيا بعملية تشاورية شاملة أدت إلى اعتماد دستور تقدمي في أغسطس 2010. شكل هذا الدستور الأساس لإعادة الهيكلة العامة للمجتمع وتنفيذ طائفة عريضة من إصلاحات المؤسسات واللجان والتشريع التي يتم بها إدخال الدستور في القوانين المحلية، وتحمل حقوق الإنسان، وتضمن الإصلاح

الزراعي، وتعزز المساواة بين الجنسين، وتعزز حقوق الأقليات وتحدد وتبدأ حكومة منقولة السلطات. يجدر بالذكر أن هذه الإصلاحات قد ترسخت جذورها، كعمل تاريخي، تم تحقيقه في غضون فترة أقل من 5 سنوات.

- في ضوء هذا السجل الاستثنائي للإصلاح، نسلم بأن كينيا لديها القدرة على عرض حل ناشئ من الداخل للعلاقة مع قضايا المحكمة الجنائية الدولية. وفي هذا الصدد، نرى أن افتراض عدم قدرة كينيا أو عدم رغبتها في معالجة المسائل المتصلة بتحديات ما بعد 2007 قد اختفى. إن مبدأ التكامل، على النحو المتوخى في نظام روما الأساسي، يجب إذن أن يكون سارياً.

عملية الحق والعدل والمصالحة

- بدأ البلد عملية الحق والعدل والمصالحة، كجزء من الوفاق الموقع في عام 2008، لمعالجة سبب وآثار الجور التاريخي والانتهاك السافر لحقوق الإنسان والذي سوف يسهم في رأب الصدع والمصالحة الوطنية. ومن بين مؤسسات هذا الحكم لجنة كانت أداة فاعلة في تحقق القادة ولاسيما خلال فترة الحملة لتفادي استخدام اللغة التي يمكن أن تثير عواطف السكان. تم توجيه اتهامات للقيام بالتحريض ضد عدد من الأشخاص في المحكمة، ولكن لعبت اللجنة بصفة عامة دوراً رادعا كبيراً وساهمت في تحقيق انتخابات سلمية في 4 مارس 2013.
- في ضوء أعمال العنف التي أعقبت انتخابات 2007–2008، سعت الحكومة إلى توطين النازحين داخليا. وتشمل التدابير المتخذة حتى الآن شراء الأراضي لإعادة توطين النازحين داخليا، وبناء مساكن للنازحين داخليا؛ وتقديم خدمات المشورة؛ والتحويلات النقدية، وحصول بعض النازحين داخليا على فرص

الوصول إلى الرعاية الطبية مجانا في المرافق الحكومية، وتوزيع المواد الغذائية على الضحايا بشكل دوري.

إصلاح العملية الانتخابية

- بعد عام 2008، قامت كينيا بإنشاء هيئة انتخابية جديدة مستقلة تم إصلاحها. وقد أثبتت الهيئة حتى الآن القدرة على إدارة الانتخابات (الانتخابات الفرعية والانتخابات العامة). وقد تجلت قدرة هذه الهيئة عندما حققت إنجازا تاريخيا في 4 مارس 2013 بإجراء 6 انتخابات في جميع أرجاء كينيا.
- كانت المنازعات التي أعقبت إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية بمثابة تجربة لنضج النظام الانتخابي. بيد أن الفصل السلمي في المنازعات على أعلى المستويات كان شاهدا على قدرة المؤسسات والثقة التي يضعها الكينيون في عملياتهم الانتخابية والقضائية.
- تعد هذه التجربة دليلا على التقدم الذي أحرزته كينيا في مجال تعزيز مؤسساتها الديمقراطية، ورغبة الشعب الكيني في النهوض ببلدهم.

سابعا– مغزى انتخابات 2013

9–يكمن الهدف من نظام روما الأساسي في دعم السلم والأمن الدائمين. ويؤكد من جديد على أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الحاجة إلى احترام سيادة الدول الأعضاء والإحجام عن التصرف بطريقة تتنافى مع الاستقلال السياسي لأي دولة.

10- فالكينيون لهم الحق السيادي في انتخابات حرة وعادلة، انتخبوا أحورو كينياتا ووليام روتو كرئيس ونائب رئيس على التوالي. وتأتي عواقب سلوك المحكمة منافية للممارسة السيادية المجسدة في رئيس الدولة. وتمثل الانتخابات التي أجريت لتوها فرصة لكينيا لكي تعزز مكاسبها الديمقراطية وتدخل في عهد جديد من تاريخ البلد. والأهم أن الرئيس ونائب الرئيس كانا يقومان بأدوار رئيسية في المساعدة على تحقيق السلم والمصالحة بشكل مستدام بين اثنين من المجموعات المحلية الرئيسية التي شهدت توترات في السابق، وهذه مسألة لا يمكن تجاهلها.

11- يشكل الاثنان عنصرين بالغي الأهمية في عملية التماسك في البلد خلال الانتخابات والفترة الانتقالية، وبالتالي طي فصل كان قد أدى إلى نشوء بعض الأسباب التي تعود إليها النزاعات. وبعيدا عن العمليات الرسمية التي كانت تجري، اتخذ الاثنان شتى التدابير منذ 2008 لتسهيل تحقيق المصالحة بين المجموعتين المحليتين الأكثر تأثرا وغيرهما. وتميزت حملتهما برسالة السلام، وواصلا الحث على السلام في الفترة الانتقالية في تواصل مع البلد بأسرها. ولذا فمن الواضح أن غيابهما عن البلد ربما يعوق عملية السلام الجارية وينجم عن ذلك زعزعة للاستقرار ربما تمتد إلى البلدان المجاورة.

ثامنا- الآثار المترتبة على تصرف مكتب المدعي العام على أفريقيا والمجتمع الدولي

12- سوف يكون الرئيس الكيني أول رئيس دولة في السلطة تتم محاكمته في محكمة دولية. وبما أن نظام روما الأساسي يعد معاهدة كغيرها من المعاهدات، يجب أن تفهم من منظور القانون الدولي الذي يمنح الحصانة لرؤساء الدول والحكومات الذين يتقلدون مناصب سياسية. وأي ممارسة تعاقدية تشكل سابقة خطيرة تكون لها آثار بعيدة المدى على البلدان الأفريقية، بل على كافة أعضاء المجتمع الدولي.

13- إن مثل هذا التغيير الأساسي في العلاقات الدولية قد ينجم عن تسييس للمقاضاة يوحي بأن مدعياً عاماً لا تخضع سلطاته للمراقبة يمكن أن يصبح عاملاً كبيراً لزعزعة الاستقرار ويشكل خطراً شديداً على مسائل السلم والأمن.

14- أما الاتحاد الأفريقي فقد عبر عن موقفه بالإجماع من المحكمة الجنائية الدولية. ويأتي موقفه انعكاسا لرغبات بلدان لولاها لم ينطلق نظام روما الأساسي أبدا. ومن الأمور ذات الأهمية البالغة أن يضمن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية تأثير إرادة مؤتمرهم على سلوك الحكم والقضاء الدوليين على نحو ما يتبين في قضايا كينيا لدى المحكمة الجنائية الدولية.

15- أن تغير النهج التقليدي نحو سيادة الدولة على أساس حق الحماية، والتدابير الأخرى الكفيلة بحفظ السلم والأمن وهو ما تدعمه أفريقيا والاتحاد الأفريقي، يجب الاّ يستخدم ذريعة للتخلي تماما عن فكرة السيادة والمساواة بين الأمم. فهذا خط يجب أن يتمسك به جميع رؤساء الدول والحكومات الأفريقية وجميع الدول ذات النوايا الحسنة، وإلا فسوف يتعرض استقرار النظام الدولي للخطر من قبل الجهات الفاعلة غير المنضبطة التي تدفعها أجندة سياسية تحيد عن المصلحة المشتركة المتمثلة في السلم والأمن.

16- لا يخل تناول القضايا بحق المتهم فحسب، بل يهدد كذلك نزاهة الدولة الكينية بينما يمكن أن يؤدي إلى تقويض أمن واستقرار البلد. وهذا يشكل أحد العوامل التي قادت إلى تصور متزايد بأن نظام روما الأساسي يمر باختبار في مصداقيته وجدواه وحياده.

17- تنبأ بهذا التضارب السفير جون بولتون الذي عمل كسفير للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة من أغسطس 2005 إلى ديسمبر 2006. إذ قال:

"تعد المشاكل المتأصلة في المحكمة الجنائية الدولية. مسائل تمس مباشرة مصالحنا وأمننا الوطني، وتؤثر أيضا على أمن أصدقائنا وحلفائنا في جميع أنحاء العالم. لعدة أسباب، قررت الولايات المتحدة أن المحكمة الجنائية الدولية لها عواقب غير مقبولة لسيادتنا الوطنية. فعلى وجه الخصوص، تعتبر المحكمة الجنائية الدولية منظمة تتعارض مع المبادئ الأمريكية الأساسية والمبادئ الدستورية الأساسية للسيادة الشعبية، والضوابط والتوازنات، والاستقلال الوطني.

يعتبر إخضاع الأشخاص من الولايات المتحدة لهذه المعاهدة، مع مدعيها العام غير المقبول وسلطتها القضائية التي لا تخضع للمساءلة، أمرا لا يتفق بوضوح مع المعايير الأمريكية الدستورية. ومخاوفنا بشأن تهم ذات دوافع سياسية توجه ضد أشخاص من الولايات المتحدة ليست افتراضية فقط. بل بدون حماية كافية فإن مثل هذه الاتهامات غير المقنعة، قد تحول دون تنفيذ المسؤولين لمجموعة واسعة من الوظائف المشروعة المختلفة، من الإجراءات التي تقع في صميم دفاعنا الوطني وجهدنا لبعثات حفظ السلام أو تدخلات في الأزمات الإنسانية أو الحروب الأهلية. ببساطة إطلاق تحقيقات جنائية لها تأثير سياسي هائل".

18- بينما ظل دعم كينيا للمحكمة الجنائية الدولية ثابتا، يتضح الآن من هذه المحاكمات أن سفير الولايات المتحدة كان محقا في تحذيره.

تاسعا- ما تطلبه كينيا:

19- تشكل هذه المسألة تهديدا وجوديا لكينيا. أولا ، تحمل في طياتها خطر تقويض التقدم المستمر نحو التعافي والمصالحة والسلم. والأكثر من ذلك، تهدد بتجاهل مقتضيات الديمقراطية، على نحو ما عبر عنها صاحب السيادة – الشعب الكيني. ثانيا، نرى أن مثل هذه النتيجة، التي نعتقد أن تصميمها قد تم خارج

القارة، لها آثار خطيرة على أفريقيا. ونعتقد بأن الدول الأفريقية سوف ترى جدارة قضيتنا وتتفهم إلحاح وخطورة الموقف الذي نواجهه. ونأمل بأن الدول الأفريقية، وجميع البلدان الأخرى ذات النوايا الحسنة، تقديراً لتعقيدات بناء السلام وتحديات السلم والأمن بالنسبة للديمقراطيات الناشئة مثل كينيا، سوف تقدر الإصلاحات الجذرية التي تحققت في كينيا، وتعترف بالإرادة السيادية للشعب الكيني على نحو ما تجلى خلال انتخابات عام 2013، وترى أن مكتب مدعى عام يعتزم المضي قدماً في قضية ضعيفة، يهدد كل هذا.

20- وفي ضوء ما تقدم، نطلب من بلدان الاتحاد الأفريقي وجميع الأمم الصديقة، فرادى وجماعات، القيام بما يلي:

أ) الإشارة إلى الموقف الأفريقي الموحد من المحكمة الجنائية الدولية – المتصل بالمقررات السابقة، علما بأن مجلس الأمن للأمم المتحدة لم يستجب لأي من هذه الطلبات.

ب) الاعتراف بالظروف المتغيرة في كينيا، وعلى وجه الخصوص النتائج الديمقراطية لانتخابات 2013، وتشجيع القيادة على الاستمرار في جهود المصالحة التي كانت قد شرعت فيها، وتناشد المحكمة الجنائية الدولية كذلك إسقاط القضية أو إحالتها، في ضوء المتغيرات، إلى القضاء الكيني والإطار الدستوري.

ج) إثارة التساؤلات حول السعي إلى تحقيق المصالح من خلال محاكمات لا تنسجم مع تحقيق السلم والمصالحة المستدامين.

د) تكليف مفوضية الاتحاد الأفريقي بتنظيم عملية تأمل من قبل الاتحاد الأفريقي كجزء من مناقشة الذكرى الخمسين حول المجالات الواسعة للاختصاص القضائي العالمي، والعدالة، والسلم والمصالحة، فضلا عن

الآثار المترتبة على أفريقيا من المحكمة الجنائية الدولية، وحتى تستفيد من ذلك عملية المحكمة الجنائية الدولية وسعياً كذلك إلى إيجاد طرق لتعزيز الآليات الأفريقية لمعاجلة التحديات والمعضلات الأفريقية.

هـ) الحث على اتخاذ خطوات لإصلاح المحكمة الجنائية الدولية من قبل دولها الأطراف حتى يتسنى لها الاضطلاع على نحو فعال بالمسؤوليات الكبيرة التي قصدها جميع أصحاب النوايا الحسنة الموقعين على نظام روما الأساسي.

–

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Assembly Collection

2013-05-27

Report on the International Jurisdiction, Justice and International Criminal Court (ICC)

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/9059

Downloaded from African Union Common Repository